

باب المراسلة والمناظرة

قد رأينا بعد الاختبار وجوب فتح هذا الباب فتصناه ترضياً في المعارف واحكاماً لهمم وتشجيعاً للاذعان. ولكن الهدى فيها يدرج فيه على اصحابه فنحن نراه منه كله . ولا يدرج ما خرج عن موضوع المنتظف . وراعى في الاخراج وصمه ما يلي : (١) المناظر والنظر مشتقان من اصل واحد فتأخر نظرك (٢) انما الغرض من المناظرة التوصل الى الحقائق . فذا كان كلف غلظ غير عظيماً كان المتعرف بأغلاطه أعظم (٣) خير انكلام ما قل ودل . فانقلات الواجبة مع الايجاز تحصل على المنطوية

تقدم ورده

حضرة محمد المنتظف

سرتني ما قرأت في مقتطف شهر نوفمبر (١٩٣٢) للفاضل عباس محمود العقاد من دفاعه عن شوقي رحمه الله وتحليلتي في مسألتي استخرجت من مقالتي . وزادني سروراً ان اكون الذي جعل العقاد ينحاز الى شوقي

المسئلة الاولى

اشرفت في مقالتي الى غلظة شوقي في قوله

ان رأيتني عميلٌ عني كأن لم تكُ بيني وبينها أشياء

وقلت ان صوابها تحمل لانها جواب ان الشرطية . فقال العقاد : «والذين يعرفون النحو اذ يعلمون ان الخطأ انما هو في التصحيح (كذا) الراجعي لان رفع جواب الشرط المسبوق (كذا) بفعل ماضٍ صحيح مستحسن كجزم الجواب على السواء (كذا) لم يحمته احد قط من علماء اللغة والنحاة . تقول ولكن اذا كان الرفع والجزم سواء وكان تصحيحنا بالجزم فكيف يكون الخطأ انما هو في التصحيح» ... كما انهم لم يقولوا ان الجواب الذي يرفع هو «المسبوق بفعل ماضٍ» بل هو الذي يكون فيه الشرط فعلاً ماضياً وشان بين كلام وكلام

يشير الكاتب الى القاعدة المذكورة في كل كتب النحو من ان الجواب يرفع او يجرم اذا كان شرط ماضياً لفظاً او معنى والجزم هو المختار عند قوم والرفع جائز، وعند قوم العكس، وعند آخرين يجب الرفع . ولم يقل احد من النحويين انها «على السواء»

ولكن مع ورود هذه القاعدة في كل كتب النحو لا يزال بيت شوقي عندنا غلطاً لاننا لسنا من «الذين يعرفون النحو» معرفة النقل من الكتب والتقييد بالرأي خطأً وصواباً

ولا هذا مذهبتنا في الادب ولا في اللغة ولا تقلد احداً ولا نتابع احداً بل لا بد ان يمر ما في الكتب من هذا الرأس بتدبيرنا فيجىء مجيء الاول من ناحية اهل ثم مجيء الثاني من ناحيتنا اذ لم تكن صناعتنا الترجمة ولا التلخيص فتجعل طبيعتنا النقل والاغارة على اقوال الناس وخلق شيء بشيء وادعاء الخليل كما يفعل أكثر المترجمين الذين يأمرون الا ان يكونوا كتاباً وادباء لا من ناحية انهم ادباء وكتاب بل من ناحية انهم تراجم وسنعرض هنا كل اقوال النحاة في رفع جواب الشرط على نسق من التقاضيا ولنعرضها بالنقد ثم نترك الجواب عنها لعمرينا الجديد لعلنا نفيد منه عفاً لم نجد عند سيويه ولا الخليل ولا المبرد ولا غيرهم

(١) لا يمكن ان يجعل رفع الشرط في تلك الصورة قاعدة يقتضئها الا اذا سمع في الكلام المنزوع دون المنظوم اذ النظم محل الضرورة في اشياء كثيرة معروفة اما النثر فهو على السعة ولا يجوز فيه الا الجائز . فما هي الامثلة التي نقلها النحاة عن العرب لتلك القاعدة وعن اي نقبائل سمعت وهل هو السماع الذي يعضده القياس ام السماع الضعيف ؟

(٢) لم يردوا في كتبهم على ان قالوا ان ذلك مسموع ولم يزد سيويه في كتابه على هذه العبارة : «وقد تقول (تأمل) ان أيتني آتيتك اي آتيتك ان أيتني قال زهير
وان اناه خليل يوم مسألة يقول لا فأتيت مالي ولا حرم

فأنت ترى ان سيويه يضع مثلاً ويأتي بالشاهد عليه من الشعر والشعر محل الضرر يجوز فيه ما لا يجوز في الكلام ولا اضطرار في بيت شوقي اذ يستطيع ان يقول : ان رأيتي كعدت عني . فلا شاهد في كلام سيويه على رفع الجواب

(٣) ان اداة الشرط محرم تعلين فاذا كان الجواب مرفوعاً قيل في اعرابه انه فعل مضارع مرفوع في محل جزم : فاذا لم تكن ثم ضرورة من الوزن فما الذي يمنع الجزم ان يظهر على الجواب في كلام هو من لغة النهار والليل وما علة تقدير الجزم ولماذا يتقدر في مثل ان زرتي اكرمك وانت تستطيع ان تقول اكرمك ؟

(٤) من اجل هذه العلة يقول سيويه ومن تبعه ان « اكرمك » في مثل هذه الصورة ليست هي الجواب بل الكلام على نية التقديم اي الاصل « اكرمك ان زرتي » فالجواب محذوف . وفي هذا الرأي (وهو أقوى الآراء وأسدها) لا يقال ان جواب الشرط مرفوع . ثم ان فرقاً في البلاغة بين قولك اكرمك ان زرتي وقولك ان زرتي اكرمك فلماذا يقلب سيويه احدي البارتين الى الاخرى على حين قائلها لم يرد الا وجهاً بینه . وما هي ضرورة التقديم مادام الكلام على السعة ؟

(٥) ومن اجل هذه العلة ايضاً يقول الكوفيون والمبرد من البصريين ان (اكرمك) ليست هي الجواب والكلمة على تقدير القاء فالاصل ان زرتي فأكرمك وبهذا يكون الجواب

جلة الصحية . ولكن ماهي ضرورة حذف الفاء وتقديرها في وقت معاً والكلام ليس موزوناً
يحتل معه الوزن ان ذكرت الفاء وقائلها لو ارادها لذكرها لان الجملة من الكلام المتبدل الذي
لا يراد منه شاهد في البلاغة ؟ وهم قاسوا ذلك على مثل قوله تعالى : ومن كفر فأثقتهم قليلاً .
ومن عاد فينتقم الله منه . ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رحماً . ولكنهم غفلوا
عن سر هذه الفاء فقاوسا عليها ذلك امثال المتبدل ولعل نحويتنا يبين للناس هذا السر
(٦) ويقول بعض من ذهبوا الى ان سبب رفع الجواب تقدير الفاء ان هذه الفاء تقوم
في افادة الربط مقام الجواب فيصح رفعه وترك جزمه استغناء عنه بالفاء وهذا
كأثرى من الخلط

(٧) قال قوم من انجحة ان الكلام ليس على نية التقديم ولا على تقدير الفاء ولكن لما
لم يظهر لاداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعف عن الفصل في الجواب . وهذا
على مذهب ان فعل الشرط هو الذي يجزم الجواب وهو غير الرأي الذي عليه التحقيق اذ
يلزم ان لا يكون الجواب معمولاً لاداة ان شرط لفظاً ولا تقديراً . والجزم ليس قوة
ميكانيكية يبطل تأثيرها اذا انتهى الى الفصل لا يتأثر بها فلا تتعدى الى ما وراء هذا
الفصل . ثم ان فعل الشرط اذا كان مضارعاً مبدئياً كان كالماضي في عدم ظهور الجزم فيه ومع
ذلك لا يرفع الجواب بعده . فيبطل هذا الرأي كله

(٨) ان القرآن الكريم وهو انصح الكلام لم يأت فيه رفع الجواب مطلقاً بل جاء
بالعكس في قوله تعالى : من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها فسوف اجمعهم فيها . وقوله
تعالى : من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه ومن كان يريد حرث الدنيا نؤتيه منها
فيخلص من كل ذلك ان اقوال النحاة ساقطة كلها وان الاساس الذي بنيت عليه من
الجماع مجهول لم يأت به أحد وان لم يُفسر في لاحد منهم عن علة متعنه في زعمهم رفع الجواب
بل طارض بعضهم بعضاً ومتى تعارضت الاقوال تساقطت ، وان الاصل الصحيح الذي بين
ايدنا وهو ان القرآن الكريم ينكر هذه القاعدة فلم يأت بها ولا مرة واحدة وانى بخلافها مراراً
تكيف يكون التأويل بعد هذا وما هو الوجه الصحيح وكذا . يُدفع الجماع الذي نصوا عليه
وكيف يكون الدفاع عن هؤلاء النحاة وهم قد عجزوا عن البرهان القاطع ؟

المسئلة الثانية

قلنا ان من التركيبة في شوقي اضافات وهمية . . لا محل لها في ذوق البلاغة كقوله

عيسى الشمور اذا مشى رد الشعوب الى الحياة

فقال العقاد : هـ وطن ان الشمور هنا زائفة . . . والصواب ان « عيسى الشمور »

في البيت السابق من تشبيه الاضافة لتعريف في البلاغة وليس ثمة حشو ولا إقحام في تركيب

الكلمات فالبيت معناه أن الشعور إذا مضى (كذا) في الشعوب ردها إلى الحياة كما كان عيسى يحيي الموتى . ومن هنا أن يقال « خر الريق » في تشبيه الريق بالخر عن الإضافة أو يقال « موت العباء » — حفظك الله — في تشبيه العباء بالموت على هذا المعنى .

قلنا وبهذه الأسطر القليلة كذا نسى أن العقاد « من الذين يعرفون النحو » إذ هو لا يميز في معاني الإضافة النحوية بين خر الريق وموت العباء وبين عيسى الشعور ، ولا يعرف أن الأول إضافة نكرة إلى معرفة تتعرف بها وأن « عيسى الشعور » إضافة معرفة إلى معرفة وذلك ممنوع إلا إذا جاز تكثير العَلَمِّ واعتباره كواحد من جملة من سمي باسم عيسى وهذا محال لأنه ليس في الدهر كلمة إلا عيسى وأحد خص تلك المعجزة

وقال بعضهم بل تجوز إضافة العَلَمِّ مع بقاء تعريفه إذ لا يمنع من اجتماع تعريفين إذا اختلفا وذلك متى اضيف العَلَمِّ إلى ما هو متصف به معنى نحو زيد الصدوق . قال يجوز ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد . تقول : ولكن عيسى عليه السلام لم يتصف في المعنى « بالشعور » حتى تجوز إضافته إليه بل اصف بأحياء الموتى « والشعور » من صفة كل حي لا من خصائص عيسى وحده . وعلى فرض أن يقال أن « الشعور » في لغة العقاد هو أحياء الموتى فيبقى أن عيسى لم يحيي إلا آلاف ولا مئات ولا عشرات من الأموات فالأحياء ليس وصفًا ملازمًا له ملازمة الصدوق لمن عرف به على أنه طبيعة فيه فتجوز الإضافة في « زيد الصدوق » ولا تجوز في « عيسى الشعور » . وإنما المثل الصحيح في هذا الباب قولهم « زيد الخليل » ملازمته أيها وأنه فارسها في الغارات « ومرو الصَّحْمَانَةُ » لأنه لا يضرب إلا بها فكأنها إحدى يديه

ونحن لم نقل أن « الشعور » زائدة كما توهم العقاد ولا تعرضنا لكونها إضافة على تشبيه أو على النحوية ولم نرد على أن قلنا إنها وهمية لا محل لها في ذوق البلاغة فلننظر فيها الآن من هذه الناحية . إن ساع في ذوق البيان أن تقول ريقٌ مثل الخمر وغناء مثل الموت فهل يُسبغ ذوقك أن تقول شعور مثل عيسى ؟ وإذا كان هذا التشبيه باردًا ركيكًا في أصله فكيف يجوز أن تحمله إلى التشبيه أنبلج فتخذف منه أداة التشبيه وتضيف المشبه به إلى المشبه فتقول « عيسى الشعور » إذا فعل وفعل . . . ؟ والفرق بين قولك « ريق كالخمر » وقولك « خر الريق » أن هذه الصورة الثانية تجعل الفرع في المبتدأ كأنه الأصل لا الفرع فيصبح الريق ألد وأقوى وأعظم نشوة من الخمر وكأنها عُرِفَتْ به ولم يعرف هو بها . فهل يجوز على هذا أن يجعل الشعور أقوى وأعظم في المعجزة من عيسى . . . ؟

وهما يجب أن اصريح أني لم أقرأ قصيدة شوقي التي منبأه عيسى الشعور إلا في كتاب الديوان الذي أصدره العقاد في سنة ١٩٢١ حين توهم أنه يستطيع أن يهدم شوقي بمقالة في

مثل السهولة التي نستطيع ان نحمل بها الجبل ملفوفاً في نسخة من جريدة
 وكنت أتمنت كتب الديوان هذا فلم أقرأه مع أبي منتقداً في الجزء الثاني منه باللغة
 التي ينقد بها العقاد من أقدمه وأقدمه من غير ان يتعدوه أو يقيسوه وإنما قرأت
 ما كتب علي في نسخة كانت في يد أحد محوري الأخبار ثم تركتها ، فلما أردت أن أكتب عن
 شوقي رأيت واجباً أن اضطلع على ما كانوا يرمونه به فطلبت الكتاب من الصديق محرر المقتطف
 لاشير إليه ان كان فيه رأي ارسمه او طريقة ، وجلاني الجزء الاول فرأيت في إحدى يدي
 محرراً وفي الاخرى ملئاً به الارض إذ ليس فيه الا النصف الذي لا يميز والخطب الذي
 لا يهندي معه ال حقيقته . وكتب العقاد اربعين صفحة لم يعرف فيها من ما أخذ شوقي الا
 بيتاً واحداً هو قوله في الهلال

تطلع الشمس حين تطلع صباحاً وتتحى لمنجل حصاد
 وطن انه اخذه من قول ابن المعتز :

انظر الى حسن هلال بدا يبتك من أنواره الخندما

كنجل قد صيغ من فطر محصد من زهر اللجا نوجما

قال العقاد : وجاء شوقي فقال انه (اي الهلال) منجل يحصد الاعمار . وكلام العقاد
 هذا هو الذي نهنا الى نقد الاضافة في « عيسى الشمور » لان شوقي لم يأخذ من ابن المعتز بل
 أخذ من شاعر المراق المشهور عبد الباقي العمري الذي كان في القرن الماضي من أبيات يقال
 انها من مبتكراته وهي :

هنا أهلة هذي الشمور غدت تحصد العمر في منجل

وداست بيادر أيامه نبات ليليه بالارجل الخ الخ

وفي هذه الايات يقول العمري ان هذا الحصاد طعن وعجن

وقد خبزه « سنيسى الموم » بمحجور تشورها المصطي

فن ههنا تنبها الى « عيسى الشمور » وما كان العمري الا مقلداً للفرس والتركي . وديوانه
 قد طبع في مصر من ثلاثين سنة وأهداه طالبه الى شوقي وكان صديقه وصديقنا وهو الشيخ
 عثمان الموالي . والغريب ان العقاد الذي فسر لنا « عيسى الشمور » هو نفسه الذي
 قال في (الديوان) : « ولكن شاعر العامة يعكس الآية فيقول ان الشمور ردا الحياة وكلنا يعلم
 ان الحياة هي التي تنشى الشمور »

لقد قلت في مقالي عن شوقي وأشرت الى من حاولوا اسقاطه مراراً إنه « اراه غباره ومضى
 متقدماً ورجع من رجوع منهم ليفس عينيه ويرى . . . » ، وتفسير العقاد الآن دليل ليس
 على انه غسل عينيه